من بحوث السياسة الدولية :

حكم الحكومة العالمية[1]

بين الخيال والواقع

للأستاذ صلاح الدين الشريف

لا غرابة أن يحار الباحث السياسي في هذا العصر عند ما يحاول أن يهتدي الى رأي سواء أو حلّ وسط لأزمة الحضارة التي تكاد تستعصي على كل حل في هذه المرحلة الحاسمة من مراحل التاريخ الحديث . فأيما باحث في مشكلات الاجتماع والسياسة مزحوم الذهن أبداً بشتيت من صور التفكير و « التلفيق » إزاء غلبة هذا الفيض الزاخر من عديد المشكلات والأزمات التي تزحم اليوم الأفق الدولي ، ويلاحق بعضها بعضاً في سلسلة عجيبة تتشابك حلقاتها على نمط فذ وغريب . نمط يجعلها تأخذ على مسرح الأحداث العالمية الراهن مسحةً خاصة من التعقيد والتميع في وقت معاً ، إلى حدّ تكاد تطبع معه — أي هذه المسحة المغلظة — عصرنا الحضاري كله بطابعها العجيب الرهيب .

والحق إنه إذا كانت أية محاولة جدية للإهتداء الى رأي « واقعي » عملي يستقيه الباحث السياسي من صميم هذا المحيط المليء بأحداثه ، أمراً عسيراً ومطلباً عزيزاً يبعث على مزيد من التأمل والعجب والحيرة ، فكم بالحري يكون أثر هذا الارتباك وصدى هذه الحيرة في دنيا الفكر السياسي ، وبالتالي في محيط الواقع المادي ، بشتى أوضاعه وسياساته ونظمه ، إذا اصطبغ التفكير السياسي للباحث المفكر بصبغة خيالية ظاهرة ، تحاول أن تجاوز دائرة التفكير المجرّد لتواجه بحلولها العرجاء وتلفيقاتها الظنية والنظرية

(١) للتلخيص : هذا الملخص كتب بطلب خاص من مجلة السلامة كما نشر ملخصه في مجلة Foreign Affairs الأميركية في عددين متتاليين

معترك « الواقع » بأحداثه المتراكبة ذات الدلائل المادية التي لا تُجحد ، وكم بالحري يكابد هذا العالم ويعاني من جراء هذا اللون من التفكير الخيالي ، وكم يحق لهذا العالم أن يتشاءم من مصيره ، ما دام قصارى رأي فلاسفته السياسيين وغاية جهدهم أن يصدروا في تفكيرهم أو في تقصّيهم للحلول الممكنة لمشكلات الحضارة عن اندفاع إيديولوجي محلق أو عن نزعة مثالية مسرفة ، فوامها خيالٌ عقيم لا يُغني ولا يُسمن . خيالٌ لا يكاد يتقيد في انسراحاته البعيدة المضلّلة بقيد ولا ضابط !

ويخلو للباحث « الواقعي » في أصول هذه المشكلات ، أن يستعرض على لوحة ذهنه أمام زحمة هذه الاحداث المدوّية في آذان العالم اليوم، وأمام حاجة هذا العالم الى ليوتوبيا دولية جديدة — يخلو له أن يستعرض أهم الجوانب الواقعية ومعها أيضاً تلك العناصر الخيالية التي تشكل أو تصوّر في الذهن فكرة « الحكومة العالمية » أو بناءها النظري ، وهي الحكومة العليا التي كانت ولا تزال حُلُمَ الانسانية الاكبر منذ بطالع تاريخها الحديث . ولسوف نرى كيف يتكشف مثل هذا البحث الاستعراضي الموجز ، في هذا الموضوع الرئيسي من موضوعات الفكر والحضارة ، عن مدى العقم أو القصور الذي تنطوي عليه كثير من المحاولات الذهنية التي يطلع بها على الرأي العام العالمي ، بين وقت وآخر بعض فقهاء الاجتماع وكتّاب السياسة في العصر الحديث !

إن الطابع « التراجيدي » أو الفاجع لهذا العصر العجيب ، يتجلى في ازدياد شعور الانسان العصري بالقلق الدائم على مصيره ومصير الحضارة ، فضلاً عن إحساسه العميق المتأصّل ، إزاء عديد من المخاوف التي تتجاذبه متلاحقة في عنف وقسوة ، بأن مستقبله ومستقبل هذه الانسانية التي تجمعه وإياها جامعة الجنس محروم إلى أبعد حدّ من كل عوامل الاستقرار والثقة والأمن . فهذه المبتكرات والمستخدمات العلمية التي كان أبناء الجيل الماضي يعتقدون اعتقاداً غريزيًّا أنها قادرة على إنقاذ الحضارة من عادية كل سوء أو شر أو عقم تستهدف له ، أضحت هي نفسها مصدراً أصيلاً من مصادر هذا الشر وباعثاً جهنميًّا من بواعث ذلك القلق ، إن لم تكن عاملاً من عوامل زيادته ومضاعفة آثاره وظواهره في محيط الاجتماع .

ومن ثمّ اكتسبت مشكلات الحضارة ، عن طريق هذا التقدّم العلمي والفني المسلّم بكل أساليبه ومستحدثاته ، طابعاً بارزاً من التعقيد والاستعصاء ، وهذه نتيجة عكسية لما كان يرجوه أبناء جيل أو جيلين حَضَيَا من خيرات ونعم تُغرق في فيوضها الثرة بني الانسان ، وترخص عنهم مناكر عيشهم السالف.

ولسنا ننكر مع ذلك أن هذه المستحدثات الفنية التي تلاحقنا بها قوى التوليد والاستنباط الكامنة في صميم الحضارة ، قد أفلحت في خلق أو تكوين مجتمع دولي « بدائي » إن صح هذا التعبير ، في مجتمع لا يزال في أول أطوار نشوئه وتكوّنه . ولكن هذه القوة الخلاقة المولدة لم تستطع بشتى مستحدثاتها وفنونها أن تسد ثغرات النقص أو تقوّي نواحي الضعف في هيكله ، لتكمّل له مقوّماته الضرورية ، دعائمه اللازمة لارساء كيانه من النواحي القانونية والسياسية والأخلاقية كافة .

على أن هذه القوة المبدعة أفلحت في خلق دول أو مجتمعات قومية يعتمد بعضها على بعضها الآخر ، ولا يستطيع واحد منها أن يرد نفسه عن دواعي هذا الاعتماد ومطالبه ، وإن تفاوتت نسب ذلك بتفاوت مجتمعات الحضارة من حظوظ الموارد والمرافق والاقتدار العلمي والفني على الاستنباط والاستغلال ، فالعيش في عزلة اجتماعية كاملة ، أو حتى شبه كاملة ، عن سائر المجتمعات الأخرى قاصيها ودانيها ، لم يعد أمراً ميسوراً كما كان الحال فيما سلف من عهود التاريخ .

ولكن حقيقة هذا الاعتماد أو « الارتباط » الحيوي المتعدد الأطراف والحقوق جديرة بالتأمل والتبصر ، فهو على ما طبع لدول الحضارة من أسباب التبادل والتعارض في شتى منافع الحياة ، لم يستطع مع الأسف أن يطبع القيم الأخلاقية الرفيعة التي لا غناء عنها في تبادل خلائق الصداقة والثقة والتوقير وحسن الجوار ، وهي مقوّمات جوهرية لا يقوم بغيرها مجتمع دولي له قانونه وجيشه ونظامه المحترم .

والتعاون الدولي لا بد له أن يبلغ ، بادىء ذي بدء ، مرحلة من التناسق والتكامل يبلغ عندها تمامه وعنفوانه ، ليستحيل بعد ذلك ومن تلقاء نفسه ، صورة نظامية متجانسة ترقى بجهد فقهي يسير إلى مجتمع عالمي ، أو بالحري إلى حكومة عالمية ، ومثل هذا الجهد الفقهي يعد بمثابة التسجيل التشريعي ، وبالتالي الاعتراف الواقعي لهذا التطور الارتقائي الموثوق من أطوار الحضارة .

وبغير هذا الأفق الأعلى من التعاون الكامل والتضامن العالمي الوثيق في تأكيد حرمات انسانية ومُثل أخلاقية وقانونية دولية ودعمها بالجزاء الاجتماعي الرادع عند الاقتضاء ، لا يكون من وراء اطراد التقدم في سير هذه المستحدثات والفنيات إلا انصال الدائب على زيادة عوامل التنازع والشحناء والمنافسة الاقتصادية المحتدمة بين شعوب الحضارة ، وهذا حقيق أن يؤدي بدوره إلى انكماش ذريع لهذه المُثل التي تمهد لقيام مجتمع دولي له حكومة عالمية ، لتقوم على أنقاضه مجتمعات « الاكتفاء الذاتي » المتوجسة المتحاربة ، وبهذا

تتسع على الأيام تلك الفجوة أو الوهدة السحيقة التي تفصل بين طرازين من العالم، عالم اكتسحت له فنياته ومخترعاته ومستحدثاته، وعالم لا زال يحبو كالطفل من ناحية المعايير الخلقية الدولية، تتعدد تبعاً لذلك انقساماته وانصبابات عقائده ونظراته في النظم السياسية والاقتصادية على السواء.

ويذهب المرفون في التفاؤل من مصير الحضارة الانسانية إلى أن هذه الفجوة المشئومة من الميسور تخطيها أو سدّ فرافها الرهيب من طريق واحد لا سبيل إلى سواه، هو العمل الدائب على إقامة مجتمع دولي موحّد النظم في ظل دستور أعلى تستظل به حكومة عالمية تستطيع بإمكانياتها الدستورية أن تسيطر على مصاير هذا المجتمع الدولي وتوجّهه لخير الإنسانية العام لا فرق بين أجناسها أو ثقافاتها أو مناسيب ارتقائها.

على أن هذا الأمل الوهمي، أو بالحري هذا الخيال النظري الخصيب، هو الذي يُسبغ على مشكلات العالم الحاضرة طابعاً فاجعاً يزيد في عمق الاحساس بمأساة هذه الحضارة التي عجزت عجزاً شائناً من حل مشكلاتها، ولم تكتف بهذا العجز الذي عقّد أمورها جميعاً بل أضافت إلى أفق هذه المشكلات المظلم جوّاً أشد إبهاماً وبلبلة قوامه بريق زائف من الأوهام والخيالات!

ووهمٌ كهذا لا يخدع فريقاً من فلاسفة الأخلاق وفقهاء السياسة فحسب، بل لعله عالم اليوم فريقاً آخر ممن تُسدم طروفهم ومراكزهم للاطلاع في يوم قريب أو بعيد، بتصريف شئون السياسات الدولية في الأمم ذات النفوذ الغالب في مجال هذه السياسات، فيظلون يتخبطون في وضع وتنظيم برامج سياساتهم الخارجية، ذات التوجيه والأثر العالمي، لأنهم يفرون الواقع ومشكلاته العاجلة التي تتطلب حلولاً عملية عاجلة وعادلة، ليحطوا بأبصارهم المحدورة إلى آفاق المثُل البعيدة ذات الوميض البرّاق! ولكنهم بهذا إنما يخدعون العالم إذ يخدعون أنفسهم، ويعيلون الأمر في علاج مشكلاته المعقدة الى مجرّد حلول مثالية بلهاء تقرب في هذا الطور الحضاري على الأقل، من حدود الاعجاز.

فأي بحث أو جدل يدور حول هذا الموضوع يفتقد في صميمه الى فرض بسيط خلاصته أن مجرد الرغبة الاجتماعية في تحقيق نظام عالمي تخضع له أمم الحضارة، تكفي بذاتها لتأكيد القدرة على تحقيق حلم الحكومة العالمية!

والاستقراء السليم لظروف العالم وأحداثه الحاضرة، يؤكد مع الأسف الشديد عكس هذا الفرض أو ظنيته، فهو يثبت بأنصع الأدلة عجز العالم، من الناحية الاخلاقية ومن الناحية السياسية: عن إقامة حكومة عالمية بالمعنى الاصطلاحي المقصود رغم رغبته

الاجتماعية ، مع ذلك ، في إقامة نظام عالمي كامل تخضع له الأمم كافة !

إن حكومة كهذه لا يكفي في تحقيقها ، باعتبارها عملاً نظاميًّا أو قانونيًّا كبيراً ، مجرد نزوع ارادي للأسرة الدولية نحو استملاء قواعد الفقه الدولي ومقرراته كلها لصياغة الشكل المطلوب ، كما ثبت ظروف العالم من ناحية أخرى ، تجز حكومة كهذه ، حتى على فرض نجاح العالم في تحقيق فكرتها في العقود القادمة ، عن جمع شمل الدول كلها إلى حد تكتيلها في مجتمع دولي متجانس المصالح متحد المنافع متساوي الحقوق والواجبات إذ ليس ثمة بعد ما يمكن أن نسميه بـ « النسيج الاجتماعي الحي » لمجتمع كهذا ، مع انه شرط جوهري ، بل مقوّم لا غناء عنه من مقومات الحياة لكيان كل مجتمع . ويؤكد فقهاء الاجتماع ان هذا « النسيج » أسبق وجوداً ، في مراحل التطور الاجتماعي ، من نظام الحكومات ذاته .

ويذهب فريق من المبشرين عن فكرة الحكومة العالمية إلى فرض آخر بعيد ، يزعمون فيه أن الأمم ليس عليها إلا أن تتبع ، في تحقيقها لهذه النقلة الجبارة لمجلة الحضارة ، خط سير التاريخ الاجتماعي للأفراد ، عند محاولاتهم الأولى تكوين مجتمع انساني منظم فهم قد كتلوا إرادتهم جميعاً لتنصب في صورة اتفاق رضائي عام يكون بمثابة السلطان المثل للشريعة والنظام في المجتمع وهو السلطان الأعلى الذي ارتفعت هذه الارادات كلها الخضوع له والتقيد بأحكامه وجزاءاته .

وأيًّا ما كانت مذاهب الجدل ومدارسه المتباينة التي قامت لمعارضة فكرة المجتمع الانساني القائم على التعاقد الجمعي أو الارادي للأفراد ، فان ثمة حقيقة تاريخية بارزة لا يجمل أن نغيب عن بالنا في هذا المجال .

وهذه الحقيقة لها الأرجحية في كل قياس أو مقارنة تُعقد بين سلوك الأفراد الاجتماعي في تكتلهم لتأليف مجتمع قومي وبين سلوك الدول أو محاولاتها منفردة ومجتمعة ، لتأليف مجتمع عالمي . إن كل مقارنة من هذا القبيل تؤكد إذن هذه الحقيقة ، وهي أن تقديس الحقوق الفردية في مجتمع قومي يعد سليقة غريزية هي أقدم في التكوّن والنشأة من أي نظام قانوني وضعي عرفته « الجماعة الإنسانية » على مدى تاريخها ، وبالتالي فإن قداسة الحق الفردي أعرق أصولاً من كل تقنين فني اهتدى إليه المجتمع بعد تطوره من مرحلة العرف والعادة إلى مرحلة النظام السياسي المفصّل والتقنين المنسّق لنصوص القانون الموضوع .

ولن تكون قوة « الجبر الاجتماعي » Contrainte Sociale التي تمثل سلطة الإلزام

في المجتمع ذات أثر حاسم وفعال ما لم تكن ممثلة للإرادة العامة للجماعة تمثيلاً صادقاً ، بأن تكون صادرة عن ضميرها العام منبثقة من وعيها الجمعي Conscience collective

ومعنى هذا أن مجرد الالزام أو السلطان لا يرقى في القدرة إلى حد أن يصنع الحق صنعاً ، فضلاً عن تأكيد قداسته وغرس احترامه في النفوس . والمجتمعات الوطنية لا يُقاس مدى رقيها وتضامنها إلا بمدى فهمها لروح القانون واحترامها لأحكامه وصدق تمثيلها لتطوراته كافة ، وليس بمقياس خشيتها الظاهرية لبأس هذا السلطان المرهوب ، مهما تكن قوة إلزامه المستمدة من صراحة أحكامه وجزاءاته .

وما يصدق على المجتمع الوطني يصدق كذلك على مجتمع « الأسرة الدولية » فكما أن القانون وحده لا يصنع الجماعة ولا يخلق روحها ، بل هي الجماعة التي تخلقه وتصوغه روحاً ونصاً ولا تني تعدل فيه ليلائم حاجياتها المتطورة على الزمن ، فان هذا القانون بكل ما له من جلال وسلطان وهيمنة ، لا يأتى له أن يخلق بمجرد تقنين فني للنصوص أو صياغة محكمة للمبادىء والأحكام ، مجتمعاً دولياً متجانس الميول موحد النزعات متعادل الحقوق والواجبات ، ينتقل في مرحلة تطور خاطفة ، تقاس بشهور أو بأيام حسبما تستغرقه صياغة النقلة ، الى اعتناق وتحقيق نظام الحكومة العالمية !

بعد هذه المقدمات المحددة ، نستطيع أن نحصر أوجه الاستحالة العملية في إنشاء حكومة عالمية في هذين المبدأين الرئيسيين :

أولاهما : أن الحكومات ، قومية أو عالمية ، لا يمكن أن تخلق بمجرد الرغبة أو بمحض المشيئة ، وإن كان من الجائز كما أثبت التاريخ السياسي الأمم خلق حكومات وطنية أو إقليمية بإرادة فردية غاشمة قوامها قائد فاتح أو طاغية قاهر أو من كان في حكمها . بيد أن مصير هذه الحكومات كان ولا يزال معلقاً بمصاير موجديها لا بمصاير الشعوب المقهورة التي اضطرت إلى الخضوع لها أزماناً محدودة .

ثانيهما : إن الحكومات كمنظمات إدارية وقانونية ، لها أثر جدي محدود في صناعة أو خلق مجتمعات موحدة أو متجانسة

فلا القانون إذن بكفيل بمساندة الحكومات له إلى حد أن يستغني بهذا السناد « الرسمي » عن رضا الجماعة ذاتها ، فلا يكون مظهراً وافياً لروحها ولا مكملاً صادقاً لقيم ومثل ضميرها ووعيها الجمعي ، ولا هو بقادر على أن يصنع ، بمجرد قواعده المسطورة من العدم وجوداً ، ولا من بجرعة من الأمم المتباينة نهوضاً وثقافة ومصالح — مجتمعاً عالمياً توحدت أهدافه ومطالبه وتجانست فيه رأسانيه .

« لبحث صلة »